

  
الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

الاثنين ٢٧ شوال سنة ١٤٠٢ هـ ١٠ لوافق ١٦ آب سنة ١٩٨٢ م المندد ٣٠٩٠

الفهرس

صفحة

١١٤٧

اتفاقية بين جمهورية ساحل العاج والمملكة الأردنية الهاشمية  
خاصة بالنقل الجوي

١١٥٣

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية  
بشأن التعاون في مجال القوى العاملة

مكتبة الأهل

صدرت الإرادة الملكية السلبية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ١٥١٦٦، تاريخ ٢٨/٧/١٩٨٢ المتضمن الموافقة على اتفاقية النقل الجوي الموقع بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ساحل العاج بشكلها التالي :-

### اتفاقية بين

جمهورية ساحل العاج والمملكة الأردنية الهاشمية

### خاصة بالنقل الجوي

ان حكومة جمهورية ساحل العاج وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية رغبة منها في تشجيع وتطوير النقل الجوي بين أراضي جمهورية ساحل العاج وأراضي المملكة الأردنية الهاشمية ولزيادة التعاون الدولي في هذا الحقل ، ورغبة منهما في تطبيق مبادئ النقل الجوي واحكام معاهدة الطيران المدني الدولية المنفوحة للتوقيع عليها في شيكاغو بتاريخ السابع من كانون اول ١٩٤٤ ، والتي كلا الطرفين أعضاء فيها .

قد اتفقتا على ما يلي :-

### المادة الأولى :

### مبادئ :-

### مادة ١ :

يمنح كل طرف بمقتضى الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية وذلك بهدف إنشاء خدمات جوية دولية مدنية كما هي محددة في ملحق هذه الاتفاقية .

مادة ٢ : لغرض هذه الاتفاقية ولحدها :-

بموجب المادة (٩٠) أو (٩٤) طالبا ان تلك الملائ الدولية المنفوحة للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون اول عام ١٩٤٤ وتتضمن اي ملحق لها بموجب المادة (٩٠) واي تعديل للملاحق او المعاهدة بموجب المادة (٩٠) او (٩٤) طالبا ان تلك الملاحق او التعديلات مطبوعة من قبل الطرفين المتعاقدين .

٢ - تعني عبارة (سلطات الطيران) في حالة جمهورية ساحل العاج الوزير المسؤول عن النقل الجوي او اي وظائف يمارسها الوزير او اية وظائف مماثلة .

في حالة المملكة الأردنية الهاشمية مديرية الطيران المدني - وزارة النقل او اي شخص او هيئة مخولة لممارسة اي وظائف يمارسها حاليا الوزير المذكور او اية وظائف مماثلة .

٣ - تعني عبارة ( المؤسسة المعنية ) مؤسسة الطيران المعنية من قبل سلطات الطيران المدني لاحد الاطراف المتعاقدة من اجل القيام بالخدمات الجوية المحددة في هذه الاتفاقية ، والتي يجب ان تتم الموافقة عليها من قبل الطرف المتعاقد الآخر طبقا لشروط المواد (١١) ، (١٣) الواردة فيها بعد .

٤ - تعني عبارة (التعليم) نفس المعنى الوارد في المادتين (٢) من المعاهدة .

٥ - تعني عبارات ( الخدمة الجوية الدولية ) : ( مؤسسة الطيران ) ، ( والتوقيت لاغراض غير تجارية ) على التوالي المعاني المحددة لها في المادة (٩٦) من المعاهدة .

٦ - تعني عبارات ( تجهيزات الطائرة ) ، ( مستودعات الطائرة ) ، ( وقطع الغيار ) تطبيق المعنى الوارد في الملحق التاسع من المعاهدة .

### المادة ٣ :

١ - الطائرات العاملة في الخدمات الدولية من قبل مؤسسة الطيران التابعة لاي من الطرفين المتعاقدين بما في ذلك معداتها المتعددة ومخزونات الوقود وزيوت التشحيم ومخازن الطائرة ( بما في ذلك الماكولات المشروبات والتبغ ) المحمولة على متن هذه الطائرة يجب ان تعلق من كافة الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش واية رسوم او ضرائب اخرى عند وصولها في اقليم الطرف المتعاقد الاخر شريطة ان تبقى هذه المعدات والمؤن على متن هذه الطائرة حتى إعادة تصديرها .

٢ - يجب ان يكون كذلك اعفاء من نفس الرسوم والضرائب باستثناء الرسوم المطبقة على الخدمات المتعلقة :-

١ - مخزون الطائرات الموجود على متنها في اراضي اي من الطرفين المتعاقدين بحدود ميثاقه من قبل سلطات ذلك الطرف المتعاقد ، وكذلك في حالة استعمالها على متن الطائرات التي تعمل في خدمة دولية للطرف المتعاقد الآخر .

بما قطع الغيار المستوردة في اراضي اي من الاطراف المتعاقدة والمخصصة لعمال الصيانة وتصلح الطائرات المستعملة على الخدمات الجوية الدولية من قبل مؤسسة الطيران المعنية والتابعة للطرف المتعاقد الآخر .

ج- الوقود وزيوت التشحيم الموجه لتزويد الطائرات التي تعمل على الخطوط الدولية من قبل مؤسسة الطيران المعنية التابعة للطرف المتعاقد الاخر ولو ان تلك المؤن تستعمل في جزء من الرحلة فوق اراضي الطرف المتعاقد التي اخذت منه المؤن .

٣ - المعدات المتعددة وكذلك المواد والمؤن المحملة على متن طائرات اي من الاطراف المتعاقدة يجب ان تخضع تحت مراقبة السلطات الجمركية للطرف المتعاقد الاخر في حالة تنقلها الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر الى حين إعادة تصديرها ببيان من السلطات الجمركية .

### المادة ٤ :

تعتبر شهادات الصلاحية للطيران وشهادات الكفاءة والرخص الصادرة او المعتمدة من قبل احد الطرفين المتعاقدين والتي لا تزال سارية المفعول معتمدة من قبل الطرف المتعاقد الاخر فيما يتعلق بتشغيل الطرق والخدمات الجوية المحددة في الملحق كل طرف بمقتضى هذه الاتفاقية برغم الاعتراف بحركة النقل فوق اراضيهم وشهادات الكفاءة والرخص الممنوحة لرعاياه من قبل الطرف المتعاقد الاخر .

### المادة ٥ :

١ - ان قوانين وانظمة احد الطرفين المتعاقدين والتي تحكم الدخول الى والخروج من اراضيها بالطائرات العاملة في الملاحة الجوية الدولية او بالخطوط بتشغيلها ملاحقة هذه الطائرات بخلاف اتفاقية يجب ان تطبق على طائرات مؤسسة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الاخر .

٢ - بالنسبة للركاب وطواقم الطائرة ومرسلي البضائع يجب عليهم الالتزام بما يخصها او من خلال طرف يمثل باسمهم وعلى حسابهم بالتقوانين والانظمة التي تحكم في اراضي اي طرف يتعاقد فيها يتعلق بدخول مكوث وخروج الركاب ، طاقم الطائرة والبضائع كما هو مطبق بدخول وانظمة التصريح ، جيرة ، الجمارك والاجراءات المطلوبة باوامر محلية .

### المادة ٦ :

١ - يمكن لاي طرف متعاقد في اي وقت ان يطلب عقد معاورات بين سلطات الطيران المختصة للطرفين المتعاقدين في اي موضوع يخص ترخيص بترجمة ، تطبيق او تغيير هذه الاتفاقية .

كل من الدول

- ٢ - المشاورات يجب ان تبدأ خلال مدة (٣٠) يوم من استلام الطلب .  
٣ - أي تغييرات متفق عليها يجب ان تدخل في حيز التنفيذ بعد تأكيدها بتبادل المذكرات الدبلوماسية .  
المادة ٧ :

يمكن لأي طرف بمقتضى هذا الاتفاق ان يعطى إشعاراً إلى الطرف المتعاقد الآخر ، اذا رغب في إنهاء هذه الاتفاقية : مثل هذا الإشعار يجب ان يرسل بنفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني ، في هذه الحالة تنتهي هذه الاتفاقية بعد اثني عشر شهراً « ١٢ » من تاريخ استلام الإشعار من قبل الطرف المتعاقد الآخر الا اذا كان الإشعار الانتهاء قد سبب بالاتفاق قبل انتهاء هذه المدة .  
وفي حالة عدم استلام الإشعار من قبل الطرف المتعاقد الآخر فان هذا الإشعار يعتبر بأنه قد استلم بعد « ١٥ » يوماً من استلام المنظمة الدولية للطيران المدني هذا الإشعار .

## المادة ٨ :

- ١ - في حالة نص أي خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية طبقاً لنصوص المادة « ٦ » فيما بين سلطات الطيران أو حكومات الطرفين المتعاقدين يجب ان يقدم إلى هيئة تحكيم بناء على طلب أحد الأطراف المتعاقدين .  
٢ - تتكون هيئة التحكيم من ثلاثة أعضاء يعين كل طرف حكماً عنه وهدفين التحكيم يتفقان على تعيين موطن من بلد آخر يكون رئيساً لهيئة التحكيم .  
٣ - وإذا لم يتم تعيين تحكيم في خلال مدة شهرين من اليوم الذي تطلب فيه حكومة أي طرف بمقتضى لقرار التحكيم أو اذا لم يتفق المحكمون في الشهر الذي يليه على رئيس الهيئة ، فانه يمكن لأي طرف بمقتضى هذا الاتفاق ان يطلب من رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولية باتخاذ التعيينات اللازمة .  
٤ - تقوم هيئة التحكيم باتخاذ قراراتها بأغلبية التصويت في حالة عدم التوصل إلى نفس الخلاف سلباً وإذا اتفقت الأطراف المتعاقدة على خلاف ذلك فان هيئة التحكيم تقوم بتطبيق الاجراءات الخاصة بهذا وتعيين مركزها الرئيسي .

٥ - تقوم الأطراف المتعاقدة بالموافقة على تطبيق الاجراءات المؤقتة ويعتبر قرار هيئة التحكيم قرار نهائي في كافة الحالات .

- ٦ - وإذا لم يتم أي طرف بمقتضى تطبيق قرارات التحكيم فيمكن للطرف المتعاقد الآخر بوقف أو تحديد أي من الحقوق أو الامتيازات الممنوحة بمقتضى هذه الاتفاقية إلى الطرف المتعاقد الآخر فيليبيا .  
٧ - يتحمل كل طرف بمقتضى تكاليف محكميه وتقسيم المصاريف بالتساوي في حالة تعيين رئيساً لهيئة التحكيم .  
المادة ٩ :

تلتزم حكومة جمهورية ساحل العاج والمملكة الأردنية الهاشمية كما ان المملكة الأردنية الهاشمية تلتزم جمهورية ساحل العاج حق التشغيل من قبل مؤسسة الطيران المعنية من كل طرف للخدمات الجوية المتضمنة عليها في جدول الطرق المبين في الملحق ويشتر إلى هذه الخدمات في كل ما يأتي بمعبارة « الخدمات الجوية المتفق عليها » .  
المادة ١٠ :

يجب لكل طرف بمقتضى ان يعين كتابة إلى الطرف المتعاقد الآخر ، مؤسسة طيران لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة . وفي حالة استسلام هذا التعيين يقوم الطرف المتعاقد الآخر وبدون تأخير بمقتضى نصوص الفقرة « ٣ » من هذه المادة ونصوص المادة « ١٥ » من هذه الاتفاقية بنسخ الترخيص اللازم .

يمكن لسلطات الطيران المدني للطرف المتعاقد ان تطلب من مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر بمنح المعلومات المتعلقة بأنها مؤهلة لتقديم الخدمات الجوية المتضمنة عليها في الاتفاقية والقوانين المحلية عادة من قبل تلك السلطات لتشغيل خدمات جوية دولية وذلك طبقاً لنصوص معاهدة الطيران المدني الدولية .

## المادة ١١ :

١ - يجب لكل طرف بمقتضى ان يرفض منع تصريح تشغيل المراسل إليه في الفترة (٣) من المادة (١٠) في حالة عدم اقتناع ذلك الطرف بأن كابل الملكية والرقابة الفعلية تعود للطرف المتعاقد الذي عين مؤسسة الطيران او لرعايا الطرف المتعاقد .

٢ - يجب لكل طرف بمقتضى بوقف أو تعليق تصريح التشغيل لمؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر على ضوء الامتيازات المبينة في المادة (٩) من هذه الاتفاقية في الأحوال التالية : -

١ - عند عدم اقتناعها بأن الملكية الكليّة والرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين مؤسسة الطيران او لرعايا ذلك الطرف .

ب - عدم قيام مؤسسة الطيران بالاتزام بالقوانين ونظمية الطرف المتعاقد الذي منح تلك الامتيازات .

ج - عدم قيام مؤسسة الطيران بعملياتها طبقاً للشروط الموجودة في هذه الاتفاقية .

٣ - الا اذا كان وقف أو تعليق التصريح ضرورياً لمنع حدوث مزيد من المخالفات لتلك القوانين والنظمية .  
مثل هذا الحق يجب ممارسته بعد المشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر طبقاً لنصوص المادة (٦) في حالة عدم التوصل إلى اتفاق بحال المسألة إلى هيئة تحكيم كما هو مبين في مادة (٨) .

## المادة ١٢ :

فان مؤسسة الطيران المعنية من قبل جمهورية ساحل العاج طبقاً لنصوص الاتفاقية الحالية تتمتع في أراضي المملكة الأردنية الهاشمية بحق اخذ وانز الحركة دولية من الركاب والبضائع والشحنات المحددة في الملحق .

## المادة ١٣ :

استناداً لنصوص المواد (٧٧ و ٧٩) من معاهدة الطيران المدني الدولي .

## المادة ١٤ :

١ - ان تشغيل الخدمات المتفق عليها بين أراضي جمهورية ساحل العاج وأراضي المملكة الأردنية الهاشمية والعكس بالعكس ، تعتبر خدمات تعمل على الطرق الجوية المحددة في الجدول التابع إلى ملحق هذه الاتفاقية والتي تحدد الحق الاساسي للدولتين .

٢ - يوافق الطرفان المتعاقدان على تطبيق مبادئ المساواة وجداء المعاملة بالمثل في كافة المجالات المتعلقة بممارسة الامتيازات الناتجة من هذه الاتفاقية .

تتحت مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين بمعاملة عادلة ومساوية وان تمنح ترخيص وامتيازات مساوية وان تلتزم ببداً تصاريح الحصص بالنسبة لسمعة لتشغيل الخدمات المتفق عليها .

## المادة ١٥ :

١ - الخدمات المتفق عليها بالنسبة لكل من الطرفين الجوية المحددة في ملحق هذه الاتفاقية يجب ان يكون لديها الاساسي استعمال السعة بمقابل الوصول المتداول يكي لتلبي الاحتياجات الحالية والتوقعة للثقل الجوي القومي من أو الموجهة إلى أراضي الطرف المتعاقد الذي عين مؤسسة الطيران لتشغيل الخدمات المتفق عليها أملاً .

٢ - بحدود السعة المحددة في الفترة واجاز من هذه المادة يمكن لمؤسسات الطيران المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين القيام بتزويد (إحتياجات) التزويد أراضي دول المنطقة والتي من خلالها تمر الطرق المعنية لأراضي الطرف الآخر مع الأخذ بالحسبان الخدمات المحلية والأجنبية .

هكذا من الملحق

٣ - ولكي يتم مواجهة النقل المؤقت أو غير المتوقع على تلك الخطوط يمكن لمؤسسات الطيران المعنية الاتفاق فيما بينهم على الإجراءات الضرورية لتغطية هذه الزيادة المؤقتة في حركة النقل .  
وستقوم مؤسسات الطيران فور إبلاغ سلطات الطيران في كل دولة بذلك ويمكن لهم التشاور فيما بينهم إذا قرر ذلك .

٤ - في حالة عدم رغبة مؤسسة الطيران المعنية من قبل أحد الأطراف المتعاقدة بالعمل على خطوط متعددة أيا جزء أو كامل السعة المتوجب تزويدها طبقاً للاحتياجات الممنوحة فيمكن أن يتفق مع مؤسسة الطيران المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر على تحويل كامل أو جزء من هذه السعة وذلك لمدة معينة ومحددة . ويمكن لمؤسسة الطيران المعنية التي قبلت بتحويل كامل أو جزء من امتيازاتها أن تقوم باستعادته عند انتهاء المدة المذكورة .

## المادة ١٦ :

١ - تقوم مؤسسات الطيران المعنية بإبلاغ سلطات الطيران المدني للطرفين المتعاقدين قبل بداية تشغيل الخدمات المتفق عليها لفترة لا تقل عن ٢٠ يوم عن نوعية النقل ، طراز الطائرة المستعملة والجدول المقترحة ويطبق نفس هذا الإجراء على أي تغييرات تحدث بالمستقبل .

٢ - تقدم سلطات الطيران المدني لأحدى الأطراف المتعاقدة بتزويد الطرف المتعاقد الآخر بناء على طلبهم بالمعلومات الاحصائية الدورية كما تتطلبها الحاجة وذلك ليمت مراقبة السعة المعروضة على الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الأول . مثل هذه الاحصائيات يجب أن تشمل كافة المعلومات الضرورية لكي يتم تحديد حجم واصل مثل هذا النقل .

## المادة ١٧ :

يوافق الطرفان المتعاقدان على التشاور فيما بينهما كلياً وتتضمن الضرورة وذلك ليمت التنسيق فيما بينهما بخصوص الخدمات الجوية .

## المادة ١٨ :

١ - التعريفات المستعملة من قبل مؤسسات الطرف المتعاقد فيما يتعلق بالنقل من وإلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر يجب أن توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل / الربح المعقول ، وتعريفات مؤسسات الطيران الأخرى .

٢ - أن التعريفات المشار إليها في الفقرة واحد من هذه المادة يجب قدر الإمكان أن يتم الموافقة عليها من قبل مؤسسات الطيران المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين بالتشاور مع شركات الطيران الأخرى التي تعمل على كل أو جزء من الخط الجوي وبمثل هذا الاتفاق يجب تقدير الإمكان أن يتم التوصل إليه عن طريق وضع الاسعار التابعة لاتحاد النقل الجوي الدولي .

٣ - تعمد التعريفات المتفق عليها للموافقة من قبل سلطات الطيران المدني للطرفين المتعاقدين قبل ٣٠ يوم على الأقل من التاريخ المقترح في دخولها لحيز التنفيذ ، ويمكن تخفيض هذا الوقت المحدد تحت ظروف خاصة خاضعة لموافقة السلطات المذكورة .

٤ - وإذا لم توافق مؤسسات الطيران المعنية على تلك التعريفات لسبب أو آخر طبقاً لنص الفقرة واحد من هذه المادة أو خلال فترة الخمسة عشرة يوماً الأولى من فترة الثلاثين يوماً المشار إليها بالفقرة الثالثة من هذه المادة فإن على أحد الأطراف المتعاقدة أن يعطي الطرف المتعاقد الآخر إشعاراً بعدم اعتناقه بأية تعزيم متفق عليها طبقاً لنصوص الفقرة ٢ من هذه المادة على سلطات الطيران المدني للأطراف المتعاقدة أن تحاول تحديد التعرفة بالاتفاق فيما بينهما .

٥ - إذا لم تتفق سلطات الطيران المدني على أي تعرفة قديم الهمم بمقتضى الفقرة (٣) من هذه المادة أو على وضع أية تعرفة بمقتضى الفقرة ٢ فيجب حل الخلاف طبقاً لنصوص المادة (٨) من هذه الاتفاقية .

٦ - طبقاً لأحكام نصوص الفقرة (٥) من هذه المادة فإن التعرفة لا تدخل في حيز التنفيذ إذا لم يتم الموافقة عليها من قبل سلطات الطيران المدني لأي من الأطراف المتعاقدة .

٧ - تبقى التعرفة الموضوعة سارية المفعول طبقاً لنصوص هذه المادة حتى إصدار قرار التحكيم .

٨ - أن التعريفات الموضوعة طبقاً لنصوص هذه المادة تبقى في حيز التنفيذ إلى أن يتم وضع تعريفات جديدة طبقاً لنصوص هذه المادة .

## المادة ١٩ :

يتمتع كل طرف بامتيازات بالتأكيد للطرف المتعاقد الآخر حرية التحول بالسعر الرسمي فائض الإيرادات على التذاكر بالاعفاء من الرسوم والضرائب المحقة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر لنقل الركاب والبضائع والشحن من قبل مؤسسة الطيران التابعة للطرف المتعاقد الآخر .

## المادة ٢٠ :

في حالة عقد أي اتفاقية جماعية تتعلق بالنقل الجوي والتي بموجبها تظم الطرفين أو إحدى الأطراف المتعاقدة فإن هذه الاتفاقية يجب أن تعمل حتى تطابق نصوص هذه الاتفاقية .

## المادة ٢١ :

تعمل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إشعار أي من الطرفين المتعاقدين للأخرى بتنفيذها من الإجراءات الدستورية المطلوبة من كل حكومة لهذا الغرض .

## المادة ٢٢ :

مع ذلك تدخل هذه الاتفاقية بحيز التنفيذ من تاريخ توقيعها إلى أن يتم إنجاز كافة الإجراءات المطلوبة

في المادة (٢١) .

## المادة ٢٣ :

يجب أن تسجل هذه الاتفاقية وملاحظاتها لدى منظمة الطيران المدني الدولية .

حرر في أبيججان

على نسختين باللغتين الفرنسية والإنجليزية وكلاهما متعديتين .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن حكومة جمهورية ساحل العاج

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على ترار مجلس الوزراء رقم (١٥٢٥) تاريخ ١٩٨٢/٧/٢٨  
المتضمن الموافقة على اتفاقية العمل الثنائية التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
وحكومة الجمهورية التركية بشأن التعاون في مجال القوى العاملة بشكلها التالي : —

#### اتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية بشأن التعاون في مجال القوى العاملة

توثيقاً لأواصر الأخوة والتعاون القائمة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية  
وانطلاقاً من روح التضامن بين الشعبين الشقيقين ورغبة في تنمية وتطوير العلاقات بين البلدين وإيجاد  
الطول المناسبة في مجال القوى العاملة فقد اتفقت الحكومتان على ما يلي : —

#### المادة الأولى :

ترتد حكومتا المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية تحديد وتقييم فرص التعاون في مجالات العمل  
ومن خلال وزارتي العمل بهما من أجل استخدام الأيدي العاملة وبإبادل المعلومات والخبرات ، وتكون مؤسسة  
التشغيل التركية ووزارة العمل الأردنية مخولتين لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

#### المادة الثانية :

تقوم الجهتان المختصة في كلا البلدين بدراسة احتياجات كل طرف لدى الطرف الآخر من الأيدي العاملة  
وتبادل المعلومات حول هذا الموضوع في إطار التشريعات الرامية .

#### المادة الثالثة :

توجه الجهة المختصة في كلا البلدين طلبات الاستخدام المقدمة إليها من أصحاب العمل إلى الجهة  
المختصة في البلد الآخر بواسطة السفارة المعنية ، ويجوز لأصحاب العمل أن يتابع بنفسه الإجراءات اللازمة  
المتعلقة بانتقاء العمال وله أن يمين مثلاً عنه لهذه الغاية وتقدم الطلبات مغلفة من أسماء عمال معينين أو مناطق  
معينة ليتم تلبية الاحتياجات من العمال الذين ترشحهم جهة الاستخدام الرسمية في البلد المصدر وتنظم حالات  
طلب عمال بأسمائهم من خلال الاتفاقية الإدارية التي سيتم الاتفاق عليها بين الحكومتين في القرب وقت  
ممكن .

#### المادة الرابعة :

تشمل عروض التشغيل نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات ومدة التشغيل كما تشمل بيانات تصنيفها  
بظروف العمل وبخاصة الأجور والمواصلات والسكن ، وكذلك جميع البيانات الأخرى الضرورية والأساسية .

#### المادة الخامسة :

يتحمل صاحب العمل نفقات سفر العامل من مكان إقامته في بلده إلى مكان العمل وكذلك نفقات العودة في  
حالة انتهاء العقد من قبل صاحب العمل بصورة منفردة ويشمل ذلك فصل العامل خلال فترة التجربة ، ويعمل  
صاحب العمل من نفقات عودة العامل في حالة تركه العمل قبل انتهاء مدة العقد .

#### المادة السادسة :

يتم استخدام العمال بموجب عقد عمل مسرد يظم بين العامل وصاحب العمل باللغتين العربية والتركية  
تتم الموافقة على صيغته من قبل الجهتين المختصة في كلا البلدين ، على أن يتضمن هذا العقد ظروف العمل  
والتزامات العامل .

#### المادة السابعة :

يتمتع العامل في كل من البلدين بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها العامل المحلي وفقاً لأحكام قانوني العمل  
والضمان الاجتماعي .

#### المادة الثامنة :

تتولى مؤسسة التشغيل التركية ووزارة العمل الأردنية مراقبة تنفيذ نصوص عقد العمل ، وفي حالة  
حدوث نزاع بين صاحب العمل والعامل تتوسط الجهة المختصة لحل النزاع وإذا تعذر ذلك تقوم بإحالة  
إلى الجهات القضائية المحلية المختصة .

#### المادة التاسعة :

في حالة انتهاء العقد أو نسخه برضى الطرفين يحق للعامل خلال الثلاثين يوماً التالية الحصول على عمل  
آخر يناسبه وذلك في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها في البلد المضي والا تمت اعادته إلى بلده الأصلي على  
نقطة صاحب العمل بعد تسليحه جميع استحقاقاته القانونية .

#### المادة العاشرة :

يحق للعامل أن يحول إلى الخارج ما يدفعه من أجره وفقاً للنظم المالية والتعديبية النبعة في الدولة  
التي يعمل بها وبالملة القابلة للتحويل .

#### المادة الحادية عشرة :

تشكل لجنة مشتركة من ممثلي الوزارات المعنية في كلا البلدين تكون مهمتها ما يلي :

- التنسيق بين الحكومتين لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .
- تفسير أحكام الاتفاقية عند حدوث أي اختلاف بشأنها ومحاولة تخطي الصعوبات التي قد تنشأ عند  
التطبيق .
- اقتراح مراجعة أو تعديل مادة أو أكثر من مواد هذه الاتفاقية عند الضرورة ، أو اقتراح إبرام اتفاقية  
جديدة .
- تجنّب هذه اللجنة بصفة دورية مرة كل عام على الأقل في الموعد والمكان اللذين يتم الاتفاق عليهما بين  
الطرفين بالطرق الرسمية ، على أن تكون الاجتماعات في كل من تركيا والأردن بالتناوب .

#### المادة الثانية عشرة :

يقوم الطرفان بإبرام اتفاقية إدارية لوضع شروط تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .

#### المادة الثالثة عشرة :

تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ البدء بالعمل بها ، وتبقى على العمل الذين استخدموا  
قبل تاريخ البدء بتطبيقها .

#### المادة الرابعة عشرة :

تعديل هذه الاتفاقية بعد تقديم الاقتراحات الضرورية ويخضع هذا التعديل للمصادقة وفقاً للاصول  
المتبعة .

#### المادة الخامسة عشرة :

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بصفة مؤقتة بعد توقيعها بصفة رسمية ودائية بعد المصادقة عليها وفقاً للأجراءات  
الدستورية في كلا البلدين وبقي سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات تجدد تلقائياً لمدة ثلاث سنوات أخرى ما  
لم يطلب أحد الطرفين إنهاؤها بإخطار كتابي قبل انتهاء أجلها بفترة شهر على الأقل .

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في أنقرة بتاريخ ١٧ رمضان ١٤٠٢ هـ الموافق ٨ تموز ١٩٨٢ م باللغتين العربية  
والتركية ، ويتبع كل من النصين بنفس الدرجة من الصلاحية مع اعتبار النص الإنجليزي مرجعاً عند  
الحاجة .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
وزير العمل  
الدكتور جواد العناني

عن حكومة الجمهورية التركية  
وزير العمل  
البروفيسور تورهان آسان آر

هكذا من العمل